حرية
سياسية ■ إسبوعية ■ مستقلة
تصدر عن مركز الكرامة الإعلامي

www.hurrriya.com
حرية - السنة الثانية - العدد (٦١) ٢٠١٣/١١/٤

أنور بدر

تحدثت أنباء المعارضة السورية عن أصوات تفجير هائل في الساحل السوري, كما شوهدت سحب الدخان المرتفعة يوم الثلاثين من تشرين الأول/ أكتوبر, ونقل ناشط من مدينة اللاذقية لوكالة أنباء رويترز إن انفجاراً هزّ منطقة قريبة من قرية صنوبر جبلة, بها حامية تضم كتيبة جوية موالية للأسد.

تجاهل نظام الممانعة والمقاومة في دمشق هذا النبأ بداية, قبل أن يصرح مصدر أمني بسقوط صاروخ قرب قاعدة عسكرية في هذه المنطقة، مؤكدا انه لم يؤد إلى أية أضرار, لكن تأكيدات أمريكية أفادت بأن الهجوم شنته طائرات حربية اسرائيلية واستهدف صواريخ إس ١٢٥ روسية الصنع, ومعدات تابعة لها, يعتقد الاسرائيليون أنها قد تُنقل إلى حزب الله في لبنان, دون أن تعترف إسرائيل علنا بهذه الغارة, مكتفية بتصريح «جلعاد إردان» وزير حماية الجبهة الداخلية بإسرائيل «إننا لن نسمح بوصول أسلحة متقدمة إلى حزب الله».

سجل الغارات الإسرائيلية على سوريا حافل, ففي زمن الثورة فقط, وتحديدا في عام ٢٠١٣ الذي لم ينته بعد, حيث أغار الطيران الإسرائيلي على عدة مواقع سورية, أولها في ٣٠ كانون الثاني/ يناير حين قصف الطيران الإسرائيلي قافلة كانت تحمل أسلحة في طريقها من سوريا إلى لبنان، ضمن موقع جمرايا الذي يحوي مركزاً للبحوث العلمية ومستودعات عسكرية سرية.

وفي ٥ أيار/ مايو من العام ذاته، ضرب الطيران الإسرائيلي لمرتين خلال ٢٤ ساعة أهدافاً أمنية وعسكرية, اعترف النظام لاحقاً أنها أودت بحياة ٢٥٠ من عناصره, كما حلق الطيران الإسرائيلي فوق مدينة اللاذقية بتاريخ ٦ حزيران/ يونيو, وعاد بتاريخ ٥ تموز/ يوليو ليشنّ غارة على مستودعات لصواريخ إيرانية الصنع، كانت ستنقل إلى حزب الله.

تاريخ الاعتداءات الإسرائيلية يمتد لما قبل الثورة بكثير, ففي شهر تموز/ يوليو من عام ٢٠٠١ ضرب الطيران الإسرائيلي موقعا للرادار السوري داخل الأراضي اللبنانية, كما هاجمت الطائرات الإسرائيلية بتاريخ تشرين الأول/ أكتوبر من العام ٢٠٠٣ مستودعات الأسلحة والذخائر التابعة لتنظيم القيادة العامة/ أحمد جبريل في موقع «عين الصحاب» قرب دمشق, كما حلّقت أربع طائرات إسرائيلية مقاتلة فوق القصر الجمهوري في اللاذقية, بتاريخ حزيران/ يونيو من العام ٢٠٠٦, والتي اعتبرت استفزازية لتواجد بشار الأسد وعائلته هناك, لكن الغارة الأهم التي نفذها الطيران الإسرائيلي في عام ٢٠٠٧ وأدت لتدمير موقعاً في دير الزور شرقي سوريا, أكدت إسرائيل أن له صلة بالملف النووي السوري, وهو ما أكدته لاحقا اعترافات ضابط الأمن المسؤول في هذا المركز, حين اعتقل في مصر ضمن علاقة تجسس مع الإسرائيليين.

ومع أن الصواريخ الروسية والإيرانية ومستودعات الأسلحة التي استهدفتها الغارات الأخيرة يمكن أن تنقل إلى حزب الله في لبنان, إلا أن يميز الغارة الأخيرة منذ أيام أنها ربما أرادت اختبار مصداقية الأسد حين تحدث لصحيفة «الأخبار» اللبنانية يوم ٢٦ ايلول/ سبتمبر, مبرراً تخليه عن السلاح الكيماوي بالقول «أصلا نحن صنعنا الكيميائي في الثمانينيات كسلاح ردع في مواجهة السلاح النووي الإسرائيلي، الآن لم يعد سلاحاً رادعاً, لدينا اليوم أسلحة ردع أكثر أهمية، وأكثر تطوراً حيال اسرائيل، والتي يمكننا أن نعمي بصرها في لحظات».

إسرائيل لن تسمح للأسد حتى بمجرد الثرثرة فيما يمس أمنها, ولا نعرف إن كان الأسد قد استوعب الدرس, لكنه بالتأكيد لن يرد.

الافتتاحية

محددات الائتلاف بشأن «جنيف ٢»..

سامي شيحان

نجح الائتلاف الوطني برئاسة أحمد الجربا مؤخرا في إعادة توحيد قوى الثورة والمعارضة بخصوص الموقف من جنيف ٢, ففي لقائه مع أمين عام الجامعة العربية د. نبيل العربي يوم السبت، وفي اجتماعات وزراء الخارجية العرب يوم الأحد الماضيين, كان واضحا خطاب الائتلاف بخصوص محددات المشاركة في مؤتمر جنيف ٢ بالنسبة للمعارضة السورية, والتي تنطلق من حرص الائتلاف على نجاح عملية الانتقال السلمي للسلطة، وإنجاز مؤتمر جنيف لأهدافه، انطلاقا من التزام كافة الأطراف بخطوات جدية وملموسة لمواجهة الأوضاع الإنسانية المأساوية والمزرية، التي لا يمكن من دون معالجتها تحقيق أي تقدم سياسي.

وجرى التأكيد أمام الجلسة الطارئة لوزراء الخارجية العرب, على أهمية الحل السياسي لتحقيق أهداف الثورة, انطلاقاً من بنود اتفاق جنيف ١ الستة, التي صدرت في ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠١٢، ووفق قرار مجلس الأمن الدولي ٢١١٨, وصولاً لتشكيل حكومة انتقالية بصلاحيات كاملة تتضمن الجيش والأمن, بحيث لا يكون للأسد أي دور في المرحلة الانتقالية.

وشدد الائتلاف على ضرورة وجود دعم عربي ودولي لموقفه المطالب بسحب كل القوات الأجنبية من سوريا, وعلى رأسها الحرس الثوري الإيراني، وميليشيات حزب الله وأبو الفضل العباس. والتعهد برحيل النظام, كما طالب بأن يكون أي اتفاق يتم التوصل إليه ملزماً وواجب التنفيذ، ويصدر بقرار ضامن من مجلس الأمن الدولي. ووفق إطار زمني محدد لا يتجاوز الربع الأول من عام ٢٠١٤ لتشكيل هيئة الحكم الانتقالية كاملة السلطات والصلاحيات. فلا مجال للتراجع عن بيان أصدقاء سوريا في لندن, حيث جرى فيه التأكيد بأنه لا مكان للأسد أو لأحد ممن تورطوا في دماء الشعب السوري في المرحلة الانتقالية أو بعدها.

هذه المحددات لمؤتمر جنيف سحبت بساط الخلاف حول قبول الذهاب إلى جنيف أم رفض ذلك, إذ أصبحنا أمام عملية سياسية تبحث فيما يمكن القتال عليه لتحقيق أهداف الثورة, داخل جنيف أم خارجه.

قدري جميل:

لم يحفظ الدرس، فغاب، وطردته المدرسة!!

نبيل حيفاوي

أقالوه, أم أعفوه, أم طردوه, المضمون والنتيجة واحدة, لقد أصبح قدري جميل بلا منصب, ولم يعد بعد, كما ادّعى إلى دمشق.

غاب عن دوامه الرسمي, هكذا برر النظام قرار بشار الأسد, بإعفاء- إقالة نائب رئيس الوزراء جميل في حكومة الدكتاتور. ثم أضافت المراجع العليا, أنّ قدري جميل قام باتصالات ونشاطات دون تكليف رسمي, بمعنى أنه تجاوز الحدود المقررة لدوره ووظيفته.

الأكيد أن الزيارة لموسكو ليست المقصودة بتجاوز الحدود, زيارته لجنيف ولقاءه بالسفير الأميركي في دمشق هناك, في المسرح الذي اعتقده قد أصبح مهيأ «جنيف» لانعقاد المؤتمر, هو السبب الأهم لإسراع بشار الأسد في اتخاذ قراره باستبعاد نائب رئيس وزرائه للشؤون الاقتصادية.

يبدو أن قدري جميل كتلة من الأوهام, محشوة بطموحات ذاتية وشخصية, دفعته للاعتقاد بأن الفرصة قد لاحت له, للعب دور سياسي في وضع جديد, سيتمخض عنه مؤتمر جنيف, مساحة أول هذه الأوهام, اعتقاده بأن روسيا تشكل ضمانة له, ليتحرك بمساحة لا تخرج عن فلك مصالح النظام, لكن فيها ما يوفر له مكاسب ذاتية, تعزز موقعه في النظام, وفي مفاوضات جنيف العتيدة.

وطالما أن «جنيف٢» إن تم انعقاده, يقوم على ما يدعى « التفاهم الأميركي – الروسي» على الحل السياسي في سوريا, بعد خضوع النظام للإملاءات الأميركية, والاستسلام «الكيماوي ذهب جميل أبعد من الحدود التي وضعها النظام له في هذا المجال, والتقى فورد السفير الأميركي لدى النظام.

يبدو أن قدري جميل كان يسعى لحجز مقعد له في «جنيف٢» يضمن له موقعا سياسيا في المرحلة الانتقالية, وربما بعد الانتقالية, فاندفع دون أن يكون قد حفظ الدرس جيداً خلال تجربته في السلطة.

في مرة سابقة, إبان المداولات حول «جنيف١» كان قد أدلى بتصريح, فهم منه أن مسألة مصير بشار الأسد يمكن الحوار حولها في المؤتمر, ولكنه سرعان ما صمت وغاب عن السياسة والتصريحات, وتراجع ببيان من حزبه عن كلامه المشار إليه, وأبقاه النظام في منصبه, ما لم يستوعبه قدري جميل, هو أن الاتصال مع الأميركيين حكر على أعمدة النظام, الأمنية والعسكرية, وموسكو وإن كانت الحليف الدولي الأقوى للنظام, فذلك لا يعني السماح بوجود قنوات لجهات أو شخصيات, ليست من صلب مؤسسة السلطة, تقيم اتصالا مع موسكو على طريقتها وحسب أهوائها.

ويبدو أن النظام, وفي موضوع «جنيف٢» شديد الحذر من تسرب مواقف من داخله, حتى بمستوى قدري جميل, تتداول الأوضاع على هواها, لأن ما يريده النظام من جنيف لا يعرفه جميل, ولا غيره, ممن يطلقون على أنفسهم معارضة «الداخل».

ربما اعتقد قدري جميل, أن وجوده في الحكومة, وفي «حزب معارض», يتيح له مساحة من الحركة ترضى عنها موسكو, ولا تتعارض مع النظام, وإن تعارضت فموسكو يمكن أن تشكل له مظلة, تمنع المساس به, وهنا ظن جميل, أن اتصالاته مع سياسيين لهم تأثيرهم على مسار جنيف, فيه مكسب له, ولا يتصادم مع مصلحة النظام, إضافة إلى محاولته أخذ مركز الصدارة في تمثيل «معارضة الداخل» التي تمثلها «هيئة التنسيق». وكم كان مبتهجاً عندما ظن نفسه أول المطلعين على موعد المؤتمر, في تصريحه الواضح عن ٢٢إلى٢٤ تشرين الأول.

الوهم والغباء على خلفية شراهته الذاتية, لم يمكناه من حفظ درس من سبقوه, من أدوات النظام, فقتل منهم من قتل, واحتجز آخرون, وفرّ من استطاع الفرار. فجاء قرار سيده بطرده بمصطلح إقالته أو إعفائه, ليذكر بعبارة : «انتهى الدرس يا غبي».

ومضحك جداً, وصف النظام له, بأنه تغيّب دون إذن مسبق!

معضمية الشام ومخيم اليرموك: الخيار الصعب!

جمال حمود

تتواتر الأنباء عن مساع جارية للسماح للمدنيين من أبناء معضمية الشام, مغادرتها برعاية الصليب الأحمر الدولي, والهلال الأحمر السوري, والتوجُه إلى أماكن «آمنة».

أما مخيم اليرموك, فالكلام حوله يدور على «فك الحصار» عن السكان, والسماح بإدخال المواد الغذائية والطبية. لكن بشروط, أهمها: مغادرة المقاتلين من الجيش الحر مخيم اليرموك.

والفارق بين المعضمية والمخيم, هو أنه في المعضمية لا وجود لقوى تتساوق مع النظام, وتعمل بالتلاقي مع أجنداته, كما هو حال مخيم اليرموك, حيث يوجد أذرع للنظام من الفصائل الفلسطينية, أو من بقايا أدواته النائمة.

إخراج المدنيين من المعضمية, له أهداف خبيثة, كما بينت تجربة سابقة هناك, قبل أسبوعين, حين عمل النظام على تحويل المدنيين خلال خروجهم إلى دروع بشرية, تساعد قواته على التقدم إلى داخل المدينة ولو عشرات الأمتار.

الحصار المطبق على السكان, والمترافق مع قصف عنيف لا يتوقف ليل نهار, يجعل النجاة بالحياة حلماً يراود المدنيين من ابناء المدينة, ليس حرصاً على من تبقى, يظهر النظام بعض التجاوب مع مقترح خروج المدنيين, فهو فضلا عن احتمال ابتزاز المغادرين, والانتقام منهم, يمكن أن يستخدم إخلاء المدنيين من المدينة, لتدميرها وإحراقها, وهو ما تتداوله أجهزة أمن النظام, التي عجزت عن التقدم هناك, بل وتدفع أعدادا هائلة من القتلى في كل محاولة للتقدم.

الوضع في مخيم اليرموك يختلف عن المعضمية, فما تتداوله الأوساط ذات الصلة بوضعه, فيه أمر خطير, إذ يتم تأليب أبنائه على كتائب الجيش الحر, ووضع «كرة الأزمة» على عاتق الثوار, في استمرار الحصار والقصف, وتلعب منظمات فلسطينية دور «حصان طروادة» لتمكين النظام من اجتياح المخيم دون مقاومة, والتنكيل بأبنائه, ومحاسبتهم على حيادهم, وتأييد بعضهم للثورة.

حيال هذه الخديعة, فإن عددا من النشطاء والكتائب المقاتلة, يعملون على كشف هدف النظام, والعمل على إحباطه, وتذكير الناس بالأسباب التي وضعت المخيم تحت التدمير دون رحمة, لكن استغلال النظام للتجويع الذي مارسه, وللقتل اليومي والتدمير, يخلق أساساً قويا للوهم بين المدنيين وبين الانتهازيين من الفلسطينيين دورهم القذر في الترويج لضرورة إخلاء المخيم من «المسلحين».

وفي التدقيق قليلا بالوضع الجغرافي الميداني للمعضمية, ولمخيم اليرموك, يبدو واضحاً أن النظام يسعى فيهما لكسب المواقع, باسم حياة المدنيين وفك الحصار, مدينة المعضمية تقع في قلب مواقع النظام العسكرية على حدود مطار المزة, وبمواجهة تلال الفرقة الرابعة والحرس الجمهوري, وهي تقطع الطريق على المدخل الغربي للعاصمة, وتشكل مع داريا كتلة متراصة, يتميز مقاتلوها بالصفات النوعية, تنظيما, وتدريبا, وروحاً معنوية.

المخيم هو أيضا من أقرب المناطق إلى العاصمة, ويتداخل مع مواقع كثيرة يتمركز فيها الثوار, ودخول قوات النظام اليه, يشكل اختراقا خطيرا على المنطقة الجنوبية في دمشق.

زد على ذلك أن النظام سيوظف «فك الحصار» عنه, للعودة الى اللعب باسم حرصه على حياة الفلسطينيين فيه.

الثورة في الحالتين تواجه وضعاً معقدا ومتحارجاً. والثوار على الأرض هم الأقدر افتراضاً, على تقدير الموقف المناسب, لتقليل الخسائر في موضوع المعضمية, وخروج المدنيين, وفي ما يسمى «فك الحصار» عن مخيم اليرموك.

الثورة والانقسام الاجتماعي في الأسرة والحياة

تحقيق ـ نعيم نصار

فاجأت الثورة السورية الكثير من قطاعات الشعب السوري، وبينما كانت آلاف الأسر ترتب حياتها اليومية، بطريقة تجعلها تكمل مسيرة عمرها بالشروط العامة التي حددها النظام، أتت الثورة كالطوفان الذي اكتسح مجمل نواحي الحياة السورية، ومنذ الأيام الأولى للثورة انقسمت الأسرة السورية بين من هو مع النظام، ومن مع الثورة والمتظاهرين الذين تطوّرت شعاراتهم تبعاً لتزايد القمع اليومي.

منى فياض (اسم مستعار)، من السويداء، مدرّسة في إحدى ثانويات دمشق، أم لأربع أولاد، كانت مع الثورة السورية منذ الدقائق الأولى، وهي التي تربّت على الثقافة اليسارية وقرأت كتب ماركس وأنجلز ولينين وغيفارا، بدأت تتابع المظاهرات السورية وتنتظر يوم الجمعة بفارغ الصبر آملة أن تتمكن المظاهرات من تحقيق التغيير السياسي الذي يرجوه المجتمع السوري.

فوجئت منى بأن موقف زوجها (سالم- اسم مستعار)، المدرّس والخريج الجامعي، ليس كما يرام، فقد حاول منذ البداية أن يقف في المنطقة الوسطى، الرمادية، يعني لامع النظام، ولا مع الثوار، والخلاصة أن موقفه النهائي انصبّ ضد الثورة، لكنه بالتأكيد ليس مع القتل من قبل «الطرفين» كما يصف.

انعكس الموقف السياسي من الثورة على حياة منى و حياة الأسرة كلها، وقف الأولاد مع الثورة إلى جانب الأم، بينما تابع الزوج تعنّته من حيث التقاط كل أخطاء الثوار والثورة.

منى تتابع قناة الجزيرة والعربية، هو يتابع الدنيا والفضائية السورية وملحقاتها من الفضائيات اللبنانية، وتحوّلت الحياة إلى مجموعة مشاجرات كلامية، لاسيما في السهرات الاجتماعية، فمحيط «منى» الاجتماعي عموماً إلى جانب الثورة، وإذا جاء ضيف في زيارة لهم وموقفه مع الثورة، وبدأ حوار مع سالم في السهرة، ومنى ساندت الضيف بوجهة نظره، فإن ختامها سيكون ليس مسكاً، فبعد مغادرة الضيف سيكون هناك مشاجرة كلامية لأن منى وقفت مع وجهة نظر الصديق المناصر للثورة, حتى العلاقة العاطفية الطبيعية بينهما تغيّرت، وباتت تخضع لبرود متبادل «تشرح منى». وتطور الأمر إلى ما يشبه الطلاق العاطفي.

لكن الثورة استمرت ولم يستطع النظام القضاء عليها، الزوج الواقف ضد الثورة و الذي يتهمها بالتطرف والأصولية منذ أيام المظاهرات السلمية، يساهم في العمل الإغاثي، ويرى الأمر جزءً من واجبه الأخلاقي تجاه النازحين، بينما تتابع منى عملها في الإغاثة بصمت، وبعد توتر طويل في العلاقة، وصلت لحدود الطلاق، فضّل الاثنان على مضض، متابعة حياتهما معاً والسبب يعود لوجود الأولاد.

يبدأ الدكتور «أحمد نسيم برقاوي» أستاذ قسم الفلسفة في جامعة دمشق، حديثه لجريدة «حرية» عن الانقسام الاجتماعي السوري الحالي فيذكر: لم تشهد سوريا في تاريخها المعاصر عملية انقسام حادة ومعبّر عنها بمواقف حدية كما هو الحال الآن، وهذا أمر طبيعي في مرحلة الثورات وبخاصة إذا أصبح السلاح لغة الصراع.

وفي التجربة التي عشتها وأعيشها في المجتمع السوري، وفي أوساط القرابة والصداقة والجامعة برزت أمامي هذه الحال في صورتها الفاقعة، سواء في الوسط الفلسطيني، أو في الوسط السوري.

والغريب في الأمر «يتابع برقاوي» أن الفلسطينيين تعاملوا مع الصراع بوصفهم جزءً أصيلاً منه، وهذا يدلّ على حجم اندماجهم الكبير في المجتمع السوري، بل إن القطيعة بين المؤيدين للثورة وبين المؤيدين للنظام أشدّ منها كما هي في الوسط السوري كما لاحظت.

ففي الوسط الشبابي كما لاحظت، حصلت قطائع مطلقة بين المتعارفين وبين الأصدقاء إلى درجة أن علاقات القرابة لم تشفع .

صحيح أن عواطف الأكثرية التي أعرفها هي مع الثورة، لكني لم اشهد تردداً في اعتبار الموالين جزء من آلة السلطة رغم أنهم مسالمون، وبالمقابل فإن الموالين غالبا ما يميلون إلى الصمت خوفا من رد الفعل المعارض.

أما في الوسط الجامعي حيث أعمل، فإن شروط الإفصاح العلنية في المواقف المعارضة أصعب كما أن التعبير عنها اقل بسبب الخوف.

ففي كلية الآداب حيث علاقات الزمالة تفرض بسبب العمل استمرار حالة الوئام بين أعضاء الهيئة التدريسية، فإن العداء بين الموالين والمعارضين يأخذ طابعا سريّاً، بل وأخذ طابعا طائفيا

عند الكثيرين ولم يعد للانتماء الحزبي الواحد أي تأثير، بل إن حالات من الكره والبرود والحذر

بدأت تظهر بين الزملاء, وما كان شعوراً مستوراً من العداء للنظام عبر عنه طائفيا وفي حالة شبه علنية.

ويختم برقاوي كلامه: «من حيث برود علاقات الزمالة و الحذر ووضع كهذا انعكس بشكل اشدّ في أوساط طلاب الدراسات العليا، وكنت أحاول جاهدا أن ارتقي بوعيهم إلى مستوى التفكير الفلسفي بالوضع السوري بعيدا عن التشنج الطائفي الذي في بعض الأحيان وصل إلى الشجار اللفظي، ويجب الاعتراف أن اتخاذ القطيعة المستترة بعدا طائفيا ليس وليد اللحظة».

«فاتنة إسماعيل» (الاسم مستعار)، دبلوم تربية علم نفس، وتعمل في إحدى المدارس في دمشق مرشدة نفسية، عازبة، رفضت الكثير من عروض الزواج بسبب موقف العرسان من الثورة, فهي لا يمكن أن تقبل عريساً موالياً ضدَ الثورة التي وقفت معها منذ الساعات الأولى.

في سياق مناقشتها لموضوع الانقسام والشرخ الحاصل في الأسرة السورية، ترى أن الحراك الشعبي في سوريا، رزح منذ بداية الثورة تحت وطأة ما يسمى (آراء) مع وضد، وما شاع حدوثه الآن هو وجود تضارب أو (انشقاق) إن صح التعبير، داخل العائلات السورية، مابين مؤيد ومعارض «أزواج، إخوة، أصدقاء»، واللافت في الموضوع هو ارتفاع وتيرة الحدة والاستعداد والتقبل لفكرة قطع علاقة كانت حميمة في يوم ما لأجل (رأي)، لكن ما لا يجب تناسيه أو إغفاله هو حالات الطلاق التي حدثت، أو التي على وشك الحدوث بسبب تضارب الآراء بين الزوجين بين مع الثورة أو ضدها، هنا أود التنويه بأن الآراء المشتركة والمتقاربة هي مكون أساسي لنجاح أي علاقة سواء زواج أو صداقة، حيث أن عدم تقاطع الآراء ولو بعض الشيء خاصة فيما يخص «القيم الإنسانية والآراء الاجتماعية» سيؤدي لفشل العلاقة الحتمي، فالشريك (ومازال الكلام لفاتن)، زوج أو زوجة، الذي لا يؤيد القتل أو الاعتقال أو التعذيب من المؤكد أنه قابل للتقبل أكثر بكثير من شريك يقبل بهذه الأمور في حالة كان شريكه مع الثورة، يعني أنهم تضاربوا ليس فقط سياسياً، بل تجاوزوا ذلك نحو التضارب في القيم والأخلاق، والنتيجة هي نفور شديد وعدم انسجام، هذا غير الآثار على الأولاد إن وجدوا، أما للمقبلين على الزواج فأنصحهم باختيار شريكهم بوعي أكثر, والتدقيق بسوية الآراء المتقاربة أكثر.

ومازال الانقسام الاجتماعي يتصاعد مع استمرار الكوارث والمآسي التي تلحق يومياً بالحياة السورية، جراء الحل الأمني العسكري الذي اختاره نظام القتل رداً على مطالب الشعب السوري بالحرية والعدالة والديمقراطية.

القيود التي يفرضها الأردن على اللاجئين من سوريا

منظمة العفو الدولية: ٣١ تشرين الأوّل ٢٠١٣

قال فيليب لوثر، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة العفو الدولية، إن من غير المقبول أن يُمنع عشرات الأشخاص الفارين من سوريا، بمن فيهم عائلات لديها أطفال صغار، الذين يطلبون اللجوء هرباً من القتال، من دخول البلدان المجاورة».

وقد فرَّ أكثر من مليوني لاجئ من سوريا، مما أشعل فتيل أسوأ أزمة إنسانية في هذه العشرية. ووجد معظم هؤلاء ملجأً في كل من لبنان والأردن وتركيا والعراق ومصر. ونزح ما لا يقل عن ٤,٢٥ مليون إنسان داخل سوريا.

ومضى فيليب لوثر يقول: «إن تدفق اللاجئين ألقى عبئاً هائلاً على كاهل بلدان المنطقة، وشكَّل ضغطاً كبيراً على مواردها. بيد أن ذلك يجب ألا يُستخدم كمبرر لمنع الأشخاص من الدخول أو إعادتهم قسراً إلى منطقة النـزاع والأزمة الإنسانية في سوريا».

وعلى الرغم من البيانات التي أصدرتها السلطات وقالت فيها إن الحدود ظلت مفتوحة أمام الفارين من النـزاع، فإن بحوث تبين أنه يتم منع أربع فئات من الناس، على الأقل، من دخول الأردن. وهذه الفئات تشمل اللاجئين الفلسطينيين من سوريا، والأشخاص الذين لا يملكون وثائق ثبوتيه، واللاجئين العراقيين الذين يعيشون في سوريا. كما تتم إعادة الرجال المنفردين الذي ليس لهم وشائج عائلية واضحة في الأردن.

وبالإضافة إلى ذلك، فإنّ القيود الحدودية التي تفرضها السلطات الأردنية، إلى جانب المعارك الدائرة في المناطق الحدودية، أدت إلى ترك آلاف النازحين عالقين بالقرب من الحدود مع الأردن إلى أجل غير محدود.

وبالنسبة لأولئك الذين سُمح لهم بدخول الأردن، فإن الترحيل القسري يشكل مخاطرة إضافية. وقد أبلغت السلطات الأردنية منظمة العفو الدولية بأنها لن تعيد أحداً إلى سوريا. بيد أن السلطات قامت بترحيل نحو ٢٠٠ لاجئ إلى سوريا ، في أغسطس/آب ٢٠١٢، إثر اندلاع احتجاجات في مخيم الزعتري للاجئين. وتشير المعلومات التي حصلت عليها المنظمة إلى أن عشرات الأشخاص الآخرين قد أُعيدوا إلى سوريا منذ ذلك الوقت.

وقال فيليب لوثر: «إن من حق اللاجئين الذين فروا من النـزاع في سوريا الحصول على حماية دولية. وإن إعادة مثل هؤلاء الأشخاص إلى سوريا قسراً يعتبر انتهاكاً فظيعاً لمعايير حقوق الإنسان».

وقال بعض المقيمين في مخيم الزعتري، وهو أكبر مخيم للاجئين في الأردن، حيث يؤوي نحو ١٢٠,٠٠٠ لاجئ سوري إنهم يواجهون صعوبة في الحصول على الخدمات الأساسية مثل مياه صالحة للشرب وارتفاع معدلات الجريمة وضعف الأمن. ولم يُسجل للالتحاق بالتعليم الرسمي في مدارس المخيم سوى نصف الأطفال. وقالت نساء وفتيات في مخيم الزعتري إنهن يعشن في ظل الخوف من العنف الجنسي أو المضايقة الجنسية. وقال العديد منهن إنهن كن يخشين الذهاب إلى المراحيض لوحدهن في الليل خوفاً من التعرض للتحرش الجنسي. وقال أطباء إن النساء في المخيم أُصبن بالتهابات بولية على نحو متزايد، نتيجةً لمنع أنفسهن من استخدام المراحيض بشكل متكرر ولفترات طويلة.

وذكرت أخريات أنّ رجالاً أردنيين جاءوا إليهن باحثين عن «عرائس». وعندما تكون العرائس المحتملات صغيرات السن، ويكون هناك تصور بأنهن يتمتعن بمنـزلة اجتماعية أدنى لكونهن لاجئات، فإن الزيجات التي تترتب على ذلك، والتي ربما يكون بعضها مؤقتاً، يمكن أن تعرِّض النساء لخطر الاستغلال.

للاطلاع:

http://www.amnesty.org/ar/news/jordan-s-restrictions-refugees-syria-reveal-strain-host-countries31-10-2013-

٤٠٠,٠٠٠ شخص محاصرون في الوعر في حمص

اليونسيف: ١٤ تشرين الأول ٢٠١٣

الزيارة إلى ضاحية الواعر الواقعة خارج حمص حيث فر العديد من السكان يكشف عن الأوضاع الصعبة للأسر المحاصرة وسط الصراع السوري والتحدي الهائل لتوفير المساعدة في حالات الطوارئ. يسود هدوء غريب بينما كنا ندخل المنطقة التي تضم حوالي ٤٠٠,٠٠٠ شخص محاصرين وسط الصراع.

عندما بدأت الأزمة في حمص، فرت العديد من الأسر، بحثاً عن مأوى في منطقة الواعر، التي كانت وقتها منطقة هادئة تقع على المشارف الشمالية الغربية للمدينة. إلا أنه، ومع انتشار القتال غمرت الأسر النازحة منطقة الواعر، وهم يمثلون الآن حوالي نصف السكان، ويبلغ عددهم ٢٠٠,٠٠٠ شخص. وقد اغلقت المنطقة إلى حد كبير، مع فرض قيود شديدة على حركة الدخول والخروج - بما في ذلك وصول موظفي المساعدات الإنسانية والإمدادات. ومنذ زيارتي الأخيرة هنا في مايو/أيار، من الواضح أن المزيد من المباني قد دمر. والقمامة تتراكم في الشوارع. والأطفال تغطيهم لدغات الحشرات. الخدمات الأساسية - والرعاية الصحية والتعليم قد تدهورت. هناك مستشفى واحد يديره شريك محلي كان ممتلئاً بالمرضى قبل خمسة أشهر. واليوم هو على وشك الاغلاق. وقد أخبرني مديره بأن عدد الأمهات االلاتي يأتين للحصول على الخدمات قد انخفض بنحو ٧٠ في المائة. والإمدادات الطبية محدودة. وثلث الموظفين غادروا المنطقة، في حين أن الموظفين الباقين لا يستطيعون الذهاب إلى العمل. وتدعم اليونيسف فريقين صحيين متنقلين يزوران الملاجئ يومياً، ويوفران المساعدة الطبية وتقييم الحالة التغذوية للأطفال. وقد تم الوصول إلى حوالي ٧٢,٠٠٠ طفل منذ بدأت الفرقتان العمل في مارس/اذار.

ويتأثر تعليم الأطفال بشدة. فمن بين ١١ مدرسة في مدينة الواعر كانت تخدم ٧٠,٠٠٠ طفل، تستخدم ١٠ مدارس منها لإيواء الأسر النازحة. المدرسة الوحيدة العاملة، والتي تخدم حوالي ٢٠٠٠ طفل، تخصص بعض مساحات الفصول الدراسية المحدودة كسكن طارئ. الفصول التي لا تعمل مكتظة. الطابق السفلي الذي يحوي كنيسة يخدم ٥٠٠ آخرين. الأطفال الآخرون يتعلمون في الساحات أو الشرفات المفتوحة للمدارس، حيث يتعرضون بشكل متزايد لدرجات الحرارة الباردة وخطر الرصاصات الطائشة - وقد أصيب بعض الطلاب بالفعل. وفي الملاجئ، تدعم اليونيسف فصول دراسية للتقوية، ترتبط بالدعم النفسي والاجتماعي للأطفال في الصفوف من الأول إلى السادس.ورغم أن معظم النازحين يعيشون مع أسر مضيفة أو في شقق مستأجرة، يعتمد حوالي ١٣,٠٠٠ نازح على ٣٨ ملجأ جماعياً أقيمت في المدارس وكتل الأبراج.

قمت بزيارة ملجأ في مبنى غير مكتمل. الظروف بسيطة ولكنها نظيفة. يتم تقسيم بعض الغرف بالأغطية البلاستيكية، حيث ينام ما يصل إلى ثمانية اشخاص على حصير على الأرض. العديد من النوافذ والأبواب مفتوحة على الخارج، وهذا مصدر قلق بالغ مع اقتراب فصل الشتاء.

وقال الأطفال الذين تحدثت معهم في الصفوف الترفيهية التي تدعمها اليونيسف أنهم يركضون إلى الطابق السفلي كلما سمعوا صوت القصف. كان مصدر القلق الأكبر للأمهات اللائي التقيت بهن هو سلامة أطفالهن وسط القصف. سيما وأن هذا المأوى قريب من الخطوط الأمامية، ويمكن أن يتم قصفه في أي وقت. وكان فصل الشتاء قضية رئيسية أخرى، مع الحاجة إلى ملابس شتوية للأطفال.

وتساءلت إحدى الأمهات: «كيف سنحافظ على نظافة الأطفال خلال فصل الشتاء إذا لم تكن هناك مياه ساخنة»؟

للإطلاع:

http://www.unicef.org/arabic/infobycountry/syria_70687.html

واشنطن التي لا تريد شيئاً!

محمد سليم

حسب صحيفة (نيويورك تايمز) فإن الإدارة الأمريكية وضعت مؤخراً استراتيجية جديدة بشأن الشرق الأوسط ستنفذها في ما تبقى من ولاية أوباما الثانية، والأساس في هذه الاستراتيجية هو التقليص من دور أمريكا الكبير، وتجنب استخدام القوة في ما عدا بعض الحالات «مثل الاستجابة لأعمال العنف ضد أمريكا أو حلفائها أو انقطاع إمدادات النفط ، أو شبكات إرهابية أو أسلحة دمار شامل».

وقالت الصحيفة الأمريكية إن مستشارة الأمن القومي، سوزان رايس، جمعت ستة مساعدين في مكتبها بالبيت الأبيض للتخطيط لمستقبل أمريكا في الشرق الأوسط الأكثر اضطراباً في العالم.

وتساءلت رايس: ما هي مصالح أمريكا الرئيسية في الشرق الأوسط؟ كيف غيرت تظاهرات العالم العربي من موقف الولايات المتحدة؟ وما الذي يهدف أوباما إلى تحقيقه؟

وجاءت الاستراتيجية الجديدة لتجيب عن هذه الأسئلة بطريقة تعزز نهج أوباما وتوجهه نحو شيء من الانسحاب مقابل مزيد من التركيز على منطقة البحر الهادي، حيث يعتقد الأمريكيون بوجود التحديات المستقبلية الأكثر أهمية.

ومن هنا فقد لخصت رايس ومستشاروها المهام الأساسية في الشرق الأوسط التي على واشنطن التركيز عليها دون سواها، وهي: «التفاوض مع إيران لعقد اتفاقية نووية، والتوسط في محادثات السلام بين إسرائيل وفلسطين، والتخفيف من النزاع في سوريا، وتأجيل أي شيء آخر».

كيف نقرأ الشأن السوري في هذه الاستراتيجية الجديدة؟

لنقرأ عبارة «التخفيف من النزاع في سوريا» والتي تستدعي إلى الذهن مصطلحات من طراز: «إدارة النزاع» و«تطويق النزاع».. دون أن تنطوي على أي إشارة إلى إنهاء النزاع، وإيجاد حل حاسم له. وهذا شيء يأتي طبيعياً في سياق الاستراتيجية الجديدة، فإدارة أوباما تريد تقليص الدور الأمريكي في المنطقة، وهي تحصر التدخل العسكري المباشر في حالات ليس من بينها ثورة في بلد ما، ولا حرب أهلية، ولا نظام يقاتل شعباً..

الأمر الوحيد الذي كان يستحق، وفق هذه الاستراتيجية، التدخل العسكري هو الملف الكيماوي، وقد وجدت له واشنطن حلاً سلمياً عبر الاتفاق مع الروس، وما عدا ذلك فإنه يخضع لمنطق «التخفيف»، أو بكلمة أخرى «الإدارة»، ما يعني أن الأمريكيين يحاولون التكيف مع أزمة قد تطول إلى سنوات قادمة.

إذاً ليس أمام أوباما وإدارته إلا الحل الروسي المتمثل في مؤتمر جنيف، وأكثر من ذلك، فالإدارة الأمريكية لم يعد لديها طلبات خاصة أو شروط محددة لهذا الحل. إنها تقبل بما يستطيع الروس إنجازه، وبالطبع لن تكون خاسرة إذا لم يستطع الروس إنجاز أي شيء.

في جلسة استماع في الكونغرس الأمريكي قال السفير روبرت ردفورد إن الإدارة تتباحث مع الروس في من سيخلف بشار الأسد في الحكومة السورية. هذا الكلام فهم من الكثيرين على أنه ذر للرماد في عيني السيناتور جون ماكين، الذي كان مستفزاً في أسئلته وقاسياً في تقييمه لسياسة أوباما إزاء سوريا، أما الواقع فيدل على أن الروس لا يزالون متمسكين بالأسد، وأن الأمريكيين لا يبذلون أي جهد حقيقي لتغيير موقفهم هذا. بل إن الأمريكيين تحولوا في الآونة الأخيرة إلى مجرد وسيط بين الروس والسعوديين.

أما الكلام عن خلافات أمريكية روسية تؤخر عقد جنيف ٢ فهو غير دقيق، بل وغير صحيح، وما يؤجل عقد المؤتمر فعلاً هو رفض الصيغة الروسية من قبل المعارضة السورية وحلفائها وعلى رأسهم السعودية.

سوريا التي نودعها!

ياسر عطا الله

وصفه الكاتب اللبناني المعروف حازم صاغية بأنه «ليس فقط أحد ألمع الكتاب العرب، لا السوريين وحدهم، بل هو أيضاً الأقرب لأن يسمى منظر الثورة السورية ومتابع تطوراتها وناقد إخفاقاتها وأحد الأصوات الضميرية في نقله معاناة السوريين ورغباتهم».

طوال الثلاثين شهراً من عمر الثورة السورية ظل ياسين الحاج صالح متشبثاً بالبقاء في سوريا، إيماناً منه «بغياب أي جدارة أو شجاعة في تناول الشؤون السورية من خارج البلاد»، ولخوفه من «أن الحياة خارج سوريا تجعل الشخص يتحدث عن سوريا بكلام مجرد وعموميات».

والحاج صالح كاتب وناقد وباحث ومترجم، وسجين سياسي سابق. ولد في مدينة الرقة عام ١٩٦١. دخل كلية الطب البشري في جامعة حلب (١٩٧٧-١٩٧٨)، واعتقل في السنة الثالثة (العام ١٩٨٠) حين كان عمره ١٩ سنة، بسبب انتمائه إلى الحزب الشيوعي السوري - المكتب السياسي (جناح رياض الترك)، وغاب في سجون النظام السوري ١٦ سنة، وبعد خروجه واصل دراسته للطب وتخرج عام ٢٠٠٠.

بدأ الكتابة عملياً عام ٢٠٠٠ وتفرغ لها تماماً في نهاية ذلك العام. عمل مراسلاً لمجلة الآداب، قبل أن يصبح له مقال أسبوعي في جريدة الحياة اللندنية، إضافة إلى مقالات ودراسات ينشرها في دوريات أخرى (أبرزها مجلة كلمن)..

صدرت له أربعة كتب هي: (سوريا من الظل: نظرات داخل الصندوق الأسود)، و(أساطير الآخرين: نقد الإسلام المعاصر ونقد نقده)، و(السير على قدم واحدة)، و(بالخلاص يا شباب!).

حاز في أيلول ٢٠١٢ على جائزة الأمير كلاوس، وهي الجائزة التي مُنحت سابقاً للشاعر محمود درويش وأسماء ومنظمات أخرى، عربية وعالمية.

منذ اليوم الأول للثورة السورية تفرغ الحاج صالح للكتابة عنها، مفسراً وشارحاً ومنافحاً، وإضافة إلى عمقها وذكائها فقد كانت كتابته تتمتع بالمصداقية كونها تصدر عن معايشة لصيقة للحراك وصنّاعه..

لذلك فقد كانت صادمة تلك العبارة التي كتبها مؤخراً على صفحته في الفيسبوك، والتي أعلن فيها مغادرته سوريا وتوديعها مؤقتاً..

إنه قرار ينطوي على دلالة مقلقة، فسوريا، التي ناضل ياسين للبقاء فيها، لم تعد مكاناً صالحاً للكتابة والتفكير، وربما لم تعد مكاناً صالحاً للعيش.. وثمة سبب يؤكد هذه الدلالة، فكاتب الثورة قرر المغادرة إثر زيارته إلى مدينته، الرقة، حيث اصطدم بـ (داعش) التي اعتقلت أخويه، وربما أرادت اعتقاله هو شخصياً.

فهل نستنتج أن الرجل الذي صمد أمام تهديدات النظام لأكثر من ثلاثين شهراً قد أرعبته الصورة التي آلت إليها الثورة في مدينته، حيث سرق المتشددون إنجازات الثوار وسطوا على حاضنتهم الشعبية؟

هل قرر الانسحاب لأنه وجد نفسه بين عدوين، أحدهما لا يزال يحاول سحق الثورة، والآخر يحاول تفريغها من مضمونها؟

في حوار صحفي أجراه بعيد مغادرته، يؤكد الحاج صالح: «طبعاً أفكر بالرجوع إلى سوريا.. وسأعود حتماً في الوقت الذي يكون في المردود أكثر ايجابية».

قصة ياسين الحاج صالح تصلح أن تكون رمزية، وعبارته الأخيرة هي لسان حالنا جميعاً، ولكن نخشى ألا يكون قريباً ذلك الوقت الذي يصبح فيه مردود العودة أكثر إيجابية، ونخشى أكثر من أن نضطر يوماً للعودة إلى سوريا أخرى غير التي أردناها وحلمنا بها.

حرية - السنة الثانية - العدد (٦١) ٢٠١٣/١١/٤

عن (الطريق الثالث).. وأكاذيب أخرى

هشام القاسم

أعلن بيان رئاسي سوري عزل نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية، قدري جميل، وبرر البيان قرار العزل بتغيب جميل «عن مقر عمله وقيامه بلقاءات في الخارج من دون التنسيق مع الحكومة السورية»..

وفي رد مقتضب كتب النائب المعزول في حسابه على الفيسبوك: «نقول منذ زمن إن خروجنا من الحكومة أسهل بكثير من دخولنا إليها»، دون أن يقدم أي توضيحات حول القرار وملابساته، غير إن مصادر كثيرة تجمع على أن الرجل قد دفع ثمن لقائه المطول في جنيف بالسفير الأمريكي في سوريا، روبرت فورد، وحسب عدد من هذه المصادر فإن جميل طلب من فورد المشاركة في (جنيف ٢) كجزء من وفد المعارضة، إلا أن الدبلوماسي الأميركي رفض طلبه، شارحا أنه من الصعوبة بمكان أن يكون المرء في الحكومة والمعارضة في الوقت نفسه.

وهناك من يعتقد أن جميل قد ذهب أبعد من ذلك في حواره مع الأمريكيين، إذ يقول أحمد رمضان، القيادي في الائتلاف السوري المعارض، إن «الأميركيين سبق أن أبلغوا معارضين في الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية بأن جميل التقى مسؤولين أميركيين، بناء على طلبه، وأبدى أمامهم الاستعداد للقبول بمرحلة انتقالية لا يكون الرئيس بشار الأسد جزءاً منها».

أياً يكن فقد رمي قدري جميل، وكما توقع كثيرون منذ شهور، خارج الحكومة، بل وخارج حسابات النظام، وإذا كان في الأمر مأساة، على حد تعبير البعض، فإنها ليست مأساة شخص واحد، وإنما مأساة تيار برمته، هو التيار الذي أسمى نفسه (الطريق الثالث)، قبل أن يسميه النظام بـ (المعارضة الوطنية).

(الطريق الثالث) اتجاه سياسي ازدهر في أوربا أواسط التسعينات من القرن الماضي، ولاسيما على يد المفكر انطوني جيدنز الذي وضع كتاباً يحمل عنوان (الطريق الثالث)، ومنه استمد رئيس الوزراء البريطاني الأسبق، توني بلير، معظم أفكاره وتوجهاته.

باختصار يقوم (الطريق الثالث) على عدم الانحياز إلى أي من التيارين المتنافسين، الاشتراكية والرأسمالية، اليمين واليسار، وفي الوقت نفسه يقوم بالمزاوجة بينهما عبر صيغة تحوي عناصر من كل منهما..

ثم شاع المصطلح وصار يعني كل اتجاه بين اتجاهين متصارعين أو متنافسين، وقد وصل إلى سوريا مع انطلاقة ثورة آذار ٢٠١١، حيث ارتأت أحزاب وحركات سياسية أن تنتهج هذا الطريق لتعبر عن رفضها التخندق في أي من المعسكرين، النظام والمعارضة الثائرة، مع محاولة التوفيق وإيجاد عناصر مشتركة بينهما.

(الطريق الثالث) السوري خليط من توجهات وأشخاص وحسابات مختلفة، فهناك من يريد تغيير النظام ولكن عبر الوسائل السلمية فقط، ولذلك فقد انفض هؤلاء عن الحراك عندما بدأ يتعسكر، وهناك من يريد تغيير النظام ولكن عبر الحوار معه وانتزاع التنازلات منه ما يؤدي أخيراً إلى نهايته تلقائياً، وهناك من يريد الإبقاء على النظام مع إجراء إصلاحات سياسية على تركيبته وسلوكه، وإضافة إلى هؤلاء هناك قدري جميل..

وصلت (هيئة التنسيق)، أحد مكونات الطريق الثالث، إلى مأزقها قبل وقت طويل من وصول قدري جميل إلى مأزقه، وهو ما تبدى منذ أشهر طويلة في التضارب الواضح في بيانات الهيئة وفي تصريحات أعضائها؛ وفي الانعطافة الفجائية من بعض رموزها نحو مطالب راديكالية غريبة على منطوقها ونهجها؛ وفي الحرج المستمر والمتصاعد من قضية اختفاء الخير ورفاقه، والعجز حتى عن انتزاع مجرد اعتراف من النظام (شريك الهيئة في الحوار الوطني البناء!) بوجود هؤلاء في سجونه؛ وفي الشقاق المتنامي بين الهيئة وبين ممثلها في الخارج هيثم مناع، ما حدا ببعض أعضاء المكتب التنفيذي إلى المطالبة بفصل مناع واعتباره خارجاً على الهيئة..

أما (تيار بناء الدولة) فقد ولد ميتاً، ولم ينجح حتى في أن يكون ظاهرة إعلامية، وقد اجتمع النظام والمعارضة على موقف واحد منه: عدم أخذه على محمل الجد، لينتهي التيار سريعاً إلى الغياب شبه التام، أو، بمعنى آخر، إلى الوجود الإسمي، على الورق فقط.

يمثل قدري جميل نمطاً خاصاً بين هذه المكونات، فقد كان أكثر تطرفاً في لعبته، وتناقضاته التي شابت تصريحاته وسلوكه كانت الأكثر حدة وفجاجة.

وإذا كان كثير من السوريين ينظرون إلى (هيئة التنسيق) على أنها نمط غير مرغوب من المعارضة، فإنهم يرفضون مجرد تسمية جميل بالمعارض، مشيرين إلى تاريخ تعامله الطويل مع الأجهزة الأمنية، سواء عندما كان شيوعياً تحت لواء خالد بكداش، أو عندما انشق عنه، أو عندما صار رجل أعمال، وصولاً إلى تأسيسه (حزب الجبهة الشعبية) ودخوله حكومة رياض حجاب ومن ثم حكومة وائل الحلقي..

مبكراً رفض قدري جميل الحراك الشعبي، مطالباً بالقبول بإصلاحات النظام، وعند أول دعوة رسمية لـ (المشاركة) فقد كان أول المستجيبين، راسماً لنفسه دور «المعارض من داخل النظام»، والواقع أنه لم ينجح إلا في تقديم نفسه بصورة كاريكاتورية، فمن ذا يصدق بأن رجلاً في حجمه المتواضع يستطيع أن يتحرك بحرية وهو مكبل بالأغلال وسط هذا الحقل من الألغام؟!

دخل جميل اللعبة من البوابة الروسية، فقد كانت موسكو تحتاج إلى أداة داخل النظام، وكان النظام بدوره يحتاج واجهة كما أنه يحتاج الرضا الروسي. وليس صحيحاً، على الأرجح، أن الرجل دفع ثمن تجاوزاته وتصديقه لنفسه، بل إن مهمته انتهت وورقته أصبحت بلا أي لزوم، فالروس لم يعودوا بحاجة إلى أداة أو وسيط، والنظام لم يعد بحاجة إلى واجهة فضلاً عن كونه حاز الرضا الروسي في مسائل أكثر جسامة (الملف الكيماوي).. وهكذا فقد انتهى دور الرجل وانتهت اللعبة كلها.

بقية مكونات (الطريق الثالث) مرشحة للمصير نفسه، وبعد تصعيد النظام عسكرياً ودبلوماسياً إذ رأى أن الرياح الدولية تهب لصالحه، فإن مؤتمر (جنيف ٢) لم يعد قادراً على إسعافها وإنقاذها من نهايتها المحتومة.

طوال أشهر الثورة ظلت مكونات (الطريق الثالث) تتحرك على إيقاع النظام، وتدور في متاهاته، وكان التناقض السمة الرئيسة التي رافقتها، منذ ولادتها وإلى اليوم، فهي تريد قيادة الثورة الشعبية ولكنها لا تتبنى المطلب الأساس لهذه الثورة وهو إسقاط النظام، تريد إسقاط (نظام الاستبداد الأمني الفاسد) ولكن عبر إقناع هذا النظام بالتخلي عن استبداده وأمنه وفساده!

تناصر حق الشعب السوري في التغيير ثم تعادي جميع الدول التي تعلن مناصرتها لهذا الحق..

وكذلك فإن عدداً من رموز هذه المكونات هم ممن اعتادوا فتح قنوات مع بعض مسؤولي النظام وقادة أجهزته الأمنية، لإقناعهم بإحداث تغيير ما، وانتزاع مكتسبات، ظنوا (بعضهم عن حسن نية) أن تراكمها المديد يخلق، ولو بعد زمن طويل، التغيير المنشود.. هؤلاء المعارضون اعتادوا القول لمسؤولي النظام: «نرجوكم غيروا» ولكنهم لم يعتادوا القول: «عليكم أن ترحلوا».. وفيما ظلوا متشبثين بهذا السقف المنخفض، فإن الثوار على الأرض سرعان ما خلعوا كل الأسقف وحلقوا بعيداً.

هكذا وجد (الطريق الثالث) نفسه معزولاً عن الحراك الثوري، ولم ينجح خطابه الغامض والرجراج بعباراته الإنشائية (الاعتدال والتعقل ووحدة الوطن وتماسك الشعب) إلا في زيادة هذه العزلة وتعميقها.

حرية - السنة الثانية - العدد (٦١) ٢٠١٣/١١/٤

عزمي بشارة يقرأ تاريخ سورية الراهن

في عرض تاريخي توثيقي بحثي وينتهي بقلق كبير

يارا بدر

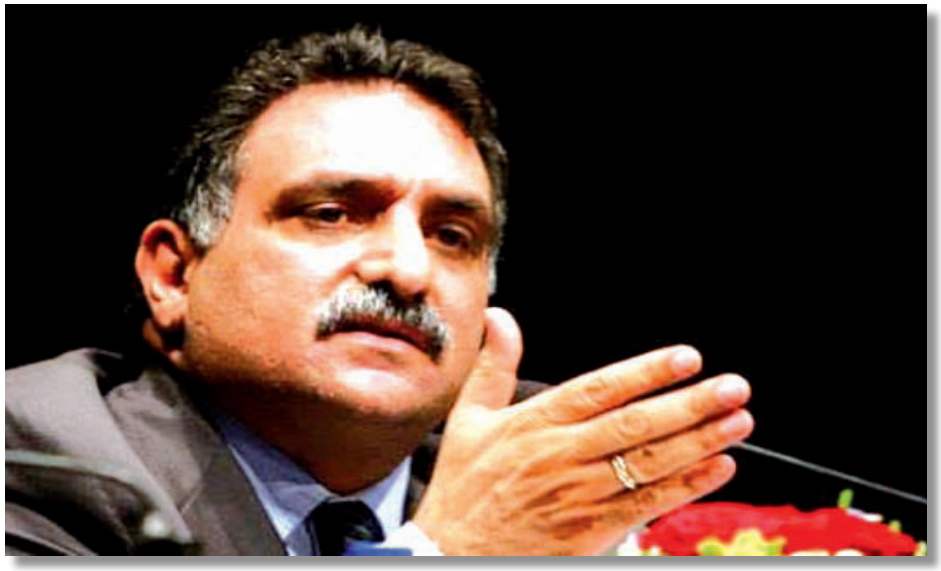

قدّم المفكر الفلسطيني عزمي بشارة كتابه الخاص بقراءته للقضية السورية, بعنوان «سورية: درب الآلام نحو الحرية- محاولة في التاريخ الراهن», ليكون واحداً من أهم الدراسات التوثيقية لمرحلة الثورة السورية من جهة, ولفهم هذه الثورة من جهة ثانية. الكتاب الصادر في آب ٢٠١٣ عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, في قرابة ٦٦٠ صفحة من القطع الكبير, يتعمّق في بحث المتحوّل الثوري السوري من آذار ٢٠١١ وحتى آذار ٢٠١٣. في هذا الشأن يقول المؤلّف أنّ بحثه («يعي حدوده» باعتباره توثيقاً تاريخياً يجري في خضمّ حالة سيولة سياسية وميدانية مفتوحة). على الرغم من كونه (عابراً للاختصاصات: علم اجتماع وعلوم سياسة وعلاقات دولية واقتصاد).

ثلاثة عشر فصلاً تعيد القارئ السوري من عناوينها إلى زمن البدايات الجميل, وكأنّه شريط سينمائي يستمر حتى نهايته المفتوحة على الإمكانيات المُظلمة, مثل انهيار الدولة أو قيام دولة طائف وسواهما. في الفصل الأوّل يعود بشارة إلى السنوات العُجاف كما تندّر أحد الثوّار سابقاً, وهو ما لابُد منه لدى أي محاولة قراءة للثورة السورية, يعود إلى سنوات حكم بشار الأسد من ٢٠٠٠ وحتى ٢٠١٠. وفي الفصل الثاني يبحث في انتفاضة درعا بعنوان «من الشرارة يندلع اللهيب». ليخلص في بحثه هذا إلى نتيجة أنّه (كان على النظام السوري أن يتغيّر أو أن يغيّره الشعب. واختار النظام ألا يتغيّر، لذلك قرر الشعب تغييره).

يقول الكاتب في نهاية الفصل الثاني: (لم يكن الفقر والتهميش الدافع الأساسي في الثورة السورية, ولا كان الريف مُنطلقها, بل ساهم التهميش الاقتصادي والاجتماعي في دفع الجماهير إلى المشاركة في طرح مطالب ذات طابع سياسي تحرّري منذ البداية). ويتابع مؤسساً للفصول القادمة التي بحثت في «الثورة المُسلّحة خيار النظام», و«عن إستراتيجية النظام» وصولاً ل«كشف تزييف الحزب وتطييف الجيش- خلفيات الخطاب والعنف الطائفيين», وحتى نقد الثورة إن جاز لنا القول, «بين العنف الثوري وذيول المراحل السابقة», والمعارضة السياسية والثورة».

في سياق بحثه المعرفي التوثيقي هذا, يؤكد عزمي بشارة على ما أعلنه في مقابلات تلفزيونية سابقة, من أنّ المجتمع السورية مجتمع يعاني اضطراب هويّة «طائفي» في ظل حكم النظام السوري كشفت عنه الثورة السورية, ولم يكن وليداً لها. (فالدولة في سوريا هي النظام والنظام هو الدولة, والنظام لا يصدر, رغم قعقعة شعاراته القومية, من هوية وطنية جامعة بل من موقع طرفي داخل المجتمع السوري.) إذ يقرأ بشارة في خطابات الرئيس بشار الأسد المتعددة اعتبار هذا الأخير أنّ (الاحتجاج على النظام يحوّل الشعب إلى عدو علني, والحرب عليه إلى حرب بالمعنى التقليدي للحروب). من هنا, من حيث قرّر النظام السوري فتح النار والرصاص الحي على المتظاهرين, الذين أيّاً كان شعارهم فهو شعار يمس جوهر النظام, وبالتالي لا بد من القضاء عليهم للمحافظة على النظام, كان أن رفع الثوّار السلاح دفاعاً عن النفس. يُبرز بشارة في عرض تاريخي واسع ودقيق تطوّر هذا التحوّل غير المؤسس أو المُمنهج, الذي يصفه بالعفوية, إلى ما يُعرّفه باعتباره «كفاحاً مُسلحاً».

(سقطت الدولة ومؤسساتها في وجدان الثائرين, وتحوّل النظام إلى ما يُشبه «قوّة احتلال» تفرض على الناس حماية نفسها من بطشها في البداية, ثمّ مقاومتها لردعها, وضمن هذه الرؤية يمكن فهم دينامية العسكرة في الثورة السورية).

إنّ استخدام بشارة مصطلح «الكفاح المُسلّح» يُحيل القارئ بشكل ما إلى القضية الفلسطينية والنزاع الإسرائيلي, وكأنّه بشارة يُعلن ضمناً صراعاً بين محتل وشعب, بين عدو خارجي وشعب لا يرتبط به, وهو في استخدامه هذا المصطلح يؤسس لقراءة لا بد منها في الثورة السورية تفارقها وتمايزها عن ثورتي تونس ومصر, من جهة. وينتج من جهة ثانية صياغة لفظية تشي بمستوى فكري أخلاقي جديد في التعاطي مع عسكرة الثورة. دون أن يفوت بشارة الحديث عن أزمات عفويّة هذه العسكرة. فيقول: (لاسيما أنّ مصادر التسليح والتمويل المحليّة والدولية كانت متنوّعة, ولم تتوحّد عبر قناة واحدة عسكرية أكانت أم سياسية. ساهمت الدول التي تدعو إلى توحيد المعارضة في تشظّيها وبعثرة قادة العمل المُسلّح).

ويتابع بشارة: (تعتبر نزعة التشرذم والتشظّي وعدم قبول المرجعيات والاختلاف على القادة من أهم ظواهر الثورة السورية على المستويين السياسي والعسكري. فهذه الثورة لم تتطوّر بالتدريج من نواة صلبة مؤسسة, بل تفجّرت عفوياً من المجتمع, وهي تختلف عن مصر وتونس, في خلفية النظام الأمني التي منعت أي شكل تنظيمي, واستطالت أمدها).

لاحقاً يُقدّم بشارة بحثاً واسعاً في العنف الجهادي «جبهة النصرة» من أرقام بأعدادها بحسب الجنسيات إلى شرح تكتيكاتها السياسية في المنطقة, ما الذي تراه في سوريا, وما هي آليات توطيد وجودها أو احتلالها إن جاز لنا القول. كذلك يتحدّث عن المجموعات السلفيّة التي تقتصر أهدافها على إسقاط النظام وإقامة نظام إسلامي مثل «الجبهة الإسلامية السورية» التي أعلن عن تأسيسها في ٢٢ كانون الثاني ٢٠١٢.

في بحثه حول المعارضة السورية يعود الكاتب بشكل أكثر عرضة إلى البدايات المؤسسة لنظام الحكم الأسدي, مع حافظ الأسد, حتى السنوات العشر العجاف, وصولاً إلى الحراك السياسي المرافق للثورة السورية, ولن نقول الموازي. يقول بشارة: (كان واضحاً أنّ التنافس على السيطرة على جسم تنظيمي للمعارضة بدأت بالظهور قبل أن ينشأ مثل هذا الجسم, وأنّ الشخصيّات المعارضة تحمل معها حملاً من الحساسيات السياسية والشخصية لا علاقة لها بالثورة والثوّار ولا بالمرحلة).

أتوقف طويلاً عند هذه القراءة التي من الصعب إنكارها, والتي إن ربطناها بالشرطيّة التي يختتم بها بشارة قراءته لسيرورة الثورة السورية: (يتوقف كل شيء على وعي الفاعلين السياسيين ومسؤوليتهم الوطنية عن ثورة أصبحت ثورة وطنية كانت في العقود الأخيرة من تاريخ سوريا حلماً بعيد المنال), إذ لا يمكن للربط بين القراءتين, وبالنظر إلى الواقع الحالي, إلاّ التمسّك بحافة الهاوية. فربما سلّم السياسيون الثورة إلى مآلها المأساوي وهم يعبّدون طريق جهنّم بنواياهم الحسنة, لكن لا يزال في سوريا الكثير من الأحلام, وكما قام أطفال درعا بثورة فاجأت العالم, ربما سيكون الجيل الذي ولد في هذه الثورة, هو الأكثر قابلية على إنتاج بدائل سياسية توازن بين الهدف الأخلاقي والإمكانات الواقعية, متحرراً ممّا أسماه بشارة «حساسيات سياسية».

يُنهي بشارة كتابه بالقول: (الثورة السورية هي ثورة مجيدة بكل معاني الكلمة, تجسّدت بخروج شعب مدافعاً عن كرامته وحريته وصموده التاريخي أمام قمع غير مسبوق وصل إلى حد موت الآلاف تحت التعذيب, ويمكن تحويل الطاقة الجبارة المادية والمعنوية لهذا الشعب في صنع نهضة عظيمة لسوريا, كما يمكن أن تتحوّل إلى طاقة سلبية تفجّر ذاتها ووطنها).

مصير الكيماوي السوري

فداء يونس

بينما تزداد قناعة المجتمع الدولي بضرورة تأجيل مؤتمر جنيف ٢ لتنضج ظروفه أكثر, يتقدم الملف الكيماوي وتدمير ترسانة النظام منه, إلى طليعة أولويات المرحلة لضرورات الأمن الإقليمي والدولي, دون أن يرتبط ذلك بأمن سوريا والسوريين, أو بتداعيات المسألة بالمعنى العسكري والإنساني في سوريا.

لذلك جاء تقرير «منظمة حظر الأسلحة الكيميائية» ليؤكد أن النظام السوري التزم بقرار المجلس التنفيذي للمنظمة الذي طالب بإنجاز «عملية التدمير هذه في أسرع وقت ممكن وفي موعد أقصاه الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣». ووفق التقرير أصبحت كل منشآت انتاج الأسلحة الكيميائية السورية غير قابلة للاستعمال. وتمّ ذلك قبل المهلة المحددة. بعد أن وضع مفتشي المنظمة الدولية أختاماً غير قابلة للكسر, على كل المواد والأسلحة الكيميائية التي يمتلكها النظام.

لذلك نتساءل حول مصداقية المنظمة بخصوص حقيقة ما تدعيه, حيث زار خبراء المنظمة ٢١ من أصل ٢٣ موقعا معلناً من قبل سوريا, مضيفاً أن الخبراء تجنبوا الموقعين المتبقيين لأسباب أمنية.

كما أشار التقرير إلى ثلاث مواقع أخرى يدعي النظام السوري أنها «مواقع متروكة, وعناصر برنامج الأسلحة الكيميائية التي كانت فيها نقلت إلى مواقع أخرى تم تفتيشها فعلا».

أي هناك موقعين لم تتم زيارتهما لأسباب أمنية, رغم تعهد الجيش الحر بتأمين كل الطرق والأماكن المتعلقة بمهمة المفتشين الدوليين, وهناك أيضا ثلاث مواقع أخرى أخليت باعتراف النظام, والتي أشارت الكثير من التقارير الدولية أنه قام بعمليات واسعة لنقل سلاحه الكيماوي إلى جهات قد لا يكون بالضرورة أفصح عنها, بما فيها تهريب هذه الأسلحة إلى حزب الله في لبنان, أو إلى مستودعات آمنة في الساحل السوري.

لكن المنظمة الدولية التي حصلت على جائزة نوبل للسلام, أرادت أن تبيعنا تفاؤلاً مشكوكاً فيه لصالح مصداقة النظام, حتى قبل أن تبدأ عملية التخلص من ترسانة الأسلحة الكيماوية أو تدميرها, في المرحلة الثانية بتاريخ ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر!

كاريكاتير العدد

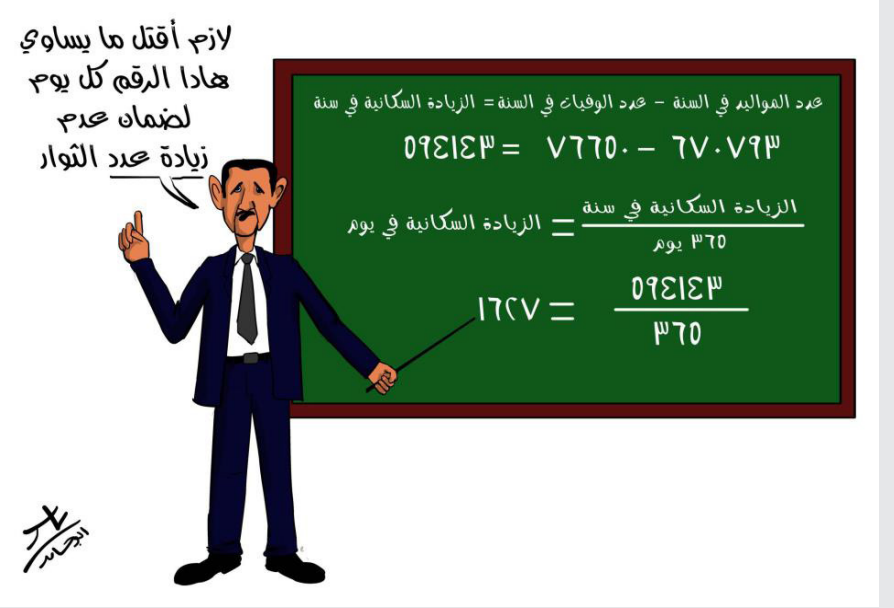

تفجير المساجد والكنائس

جورجيت أسعد

أوقف عناصر الجيش الحر في القلمون سيارة مفخخة أرسلها اللواء لؤي معلا قائد الفرقة الثالثة لتفجير أحد مساجد مدينة يبرود باعتراف سائق السيارة, والذي أضاف بأن قائد الفرقة خطط لإرسال المزيد من السيارات المفخخة لتفجيرها في مساجد القلمون, بحيث يخصص كل أسبوع للتفجير في منطقة من مناطق القلمون، ولم يستبعد السائق أن يطال التفجير الكنائس أيضاً.

علماً بأنه سبق لمساجد وكنائس يبرود أن تعرضت مؤخراً إلى قصف من قوات النظام، استهدف مئذنة العروس في جامع الخضر الأثري في يبرود, ما أدى إلى تدمير القسم العلوي من المئذنة التاريخية. كما طال القصف واحدة من أقدم كنائس يبرود بعد أن تسبب في دمار أصاب منازل المدينة, بالتزامن مع تفجير سيارة مفخخة أمام أحد مساجد منطقة رنكوس، في حين انفجرت مؤخراً سيارتان أمام أحد مساجد وادي بردى، وأفشلت مجموعة من الجيش الحر محاولة لتفجير سيارة ثالثة في الهامة كانت تحوي ١٥٠ كغ من المتفجرات.

هذا القصف وتلك التفجيرات ترافقت مع نشر شريط فيديو مصور لأحد عناصر «داعش», فيه إساءة للمقدسات الدينية المسيحية.

واعتبر الائتلاف الوطني في تصريح صحفي بخصوص ما تتعرض له مدينة يبرود، أن إرهاب الدولة الذي يمارسه النظام، وإرهاب «داعش» يهددان مستقبل سورية وشعبها بشكل متصاعد في ضوء الصمت والعجز الدولي.

مضيفاً أن اعتداءات النظام و«داعش» على الأماكن المقدسة ولاسيما في يبرود والذي يكاد يكون منسقاً بشكل كبير، يرمي إلى التغطية على مجازر النظام من جانب، وتشويه صورة الثورة السورية من جانب آخر.

هذه السياسة تتقاطع في خطوطها العامة مع احتلال مدينة صدد المسيحية بطريقة منسقة بين جبهة النصرة والنظام, مع أن المسرحية بدأت بدخول لواء درع الإسلام إلى صدد, ليعلن أنه لن يتعرض لسكان البلدة في سلوكهم ولباسهم وعباداتهم وممتلكاتهم, ويرفع في أحد الفديوهات شعار «أخوه .. إسلام ومسيحية», وأنه لن يمس أي شيء من ممتلكات البلدة أو كنائسها أو ناسها. لتدخل في اليوم التالي آلاف العناصر من جبهة النصرة التي احتلت البلد بدون معركة لمدة ثمانية أيام, وما رافق ذلك من تكبير في شوارع البلدة المسيحية, ورفع الرايات السود, حيث قام آلاف من مقاتلي النصرة بنهب كل المحلات التجارية والصيدليات والمشفى الأهلي والمؤسسات الحكومية والمدارس، وسلبت كل سيارات المواطنين، أو قامت بحرقها وتكسيرها, مما أثار الرعب في قلوب المواطنين العزل، ودفعهم إلى النزوح بأرواحهم فقط، هم الذين نزح أغلبهم من حمص وحلب وغيرها.

بعد ثماني أيام من النهب والعربدة في البلدة الآمنة, انسحبت منها جبهة النصرة بدون معركة, أيضاً لصالح النظام, الذي بدأ قصف المدفعية والطيران بعشوائية غريبة استهدفت المنازل والسكان المدنيين، الذين لم يتمكنوا من مغادرة منازلهم, وهذا ما أدى إلى ارتفاع عدد ضحايا العزل الأبرياء.

وذهبت كل الأهداف المعلنة عن أهمية معركة صدد أدراج الرياح, وهي تقريبا ذات المعركة التي أديرت سابقاً في بلدة معلولا الآرامية الأثرية, وكلها معارك لم يستفد منها غير النظام, في تأكيد مقولته حول حماية الأقليات في سوريا, ورفع معنويات قواته بانتصارات وهمية, إضافة إلى الإساءة إلى سمعة الجيش الحر، في مواقفه من الأقليات والمقدسات أيضاً, وما يسببه ذلك من إحراج للمعارضين المسيحيين في صفوف الثورة.

فلصالح من يجري استهداف الأماكن المقدسة من مساجد وكنائس؟